الأزمة المالية في فلسطين وتأثيرها على اداء مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري–اريحا

The Financial crisis in Palestine and its impact on the performance of Jericho Military Training Corps trainers

أ.نسرين مُحَمَّد حسان
جامعة الاستقلال/ فلسطين
nesreen.hasan2020@gmail.com

د. حسين عبدالقادر
جامعة الاستقلال/ فلسطين
husain@pass.ps

تاريخ الاستلام: 28 /2022/01 تاريخ القبول: 08 /2022/06

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى تأثير الأزمة المالية في دولة فلسطين على اداء مدربي هيئة التدريب العسكري أريحا، ومن أجل ذلك قام الباحثان بتحديد مجتمع الدراسة والمكون من مدربي هيئة التدريب العسكري والبالغ عددهم (120) مدربا ومدربة، وقد بلغت العينة (85) مدرب ومتدربة تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة واهدافها، وأظهرت النتائج بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية خاصة بتأثير الأزمة المالية على اداء مدربي هيئة التدريب العسكري من حيث الجنس (الذكور والإناث) على العكس فقد اظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلاله احصائية خاصة بتأثير الأزمة المالية على اداء مدربي هيئة التدريب العسكري عند الرتبة العسكرية (ملازم أول فاقل) وعند المؤهل العلمي (دبلوم وبكالوريوس) وعند سنوات الخدمة (اقل من 10 سنوات)، كما اشارت النتائج إلى ان تأثير الأزمة المالية في دولة فلسطين على اداء مدربي هيئة التدريب العسكري – أريحا حاليا هو متوسط لعدم تأثر الرواتب بالأزمة وانتظامها حتى الوقت الحالي.

كلمات مفتاحية: الأزمة، الأزمة المالية، الأداء.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract: The study aimed to identify the extent the impact money crisis in Palestine State on the performance of Jericho Military Training Corps trainers, and for that, the researcher identified study community, which is made up of (120) trainers and tried, the sample amounted to (85) trainers and experimenters. They were selected in a simple random way, researcher used the descriptive analytical

method for its relevance to nature of the study and its objectives, the results showed that there were no statistically significant differences related to impact of financial crisis on the performance military training body trainers in terms of gender (males and females). On contrary, results showed the presence of statistically significant differences. Especially impact financial crisis on performance trainers of Military Training Authority at military rank (first lieutenant or less), at scientific qualification (diploma and bachelor) and at years of service (less than 10 years), the results indicated that impact of financial crisis in Palestine State on performance of trainers Military training - Jericho currently is average because salaries have not been affected by crisis and their regularity until the present time.

Keywords: crisis, Financial crisis, performance
Jel Classification Codes: XN1, XN2.

المؤلف المرسل: د. حسين عبد القادر Husain@pass.ps

1– المقدمة:

يُعتبر المال المحرك الأساسي لأي عملية تنمية وتطوير في شتى المجالات الاجتماعية، الإنسانية، التكنولوجية والسياسية، خاصة في عصرنا الحالي الذي يشهد ثورة في التقدم والتطور، بل وان المال العصب الرئيسي الذي يغذي الدول ومؤسساتها، وهو الضوء الأخضر لتقدم أو تراجع أي عملية تطويرية مستدامة، فإذا شابهُ خلل فإنه يؤثر على الخطط والهياكل والموازنات والنظام بأسره.

إن إسرائيل تسعى إلى ديمومة ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي مؤكدةً على مفهوم التبعية الاقتصادية من خلال برتوكول باريس للعام 1994 والمنبثق عن اتفاقية أوسلو، وبموجبها فُرض على الاقتصاد الفلسطيني ان يكون مستهلكاً وليس مُنتجاً إضافة إلى ان الأيدي العاملة الفلسطينية في معظمها تعمل داخل الأراضي المحتلة، كما ان دولة الاحتلال تقوم بجباية الضرائب مما جعل من الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا عاجزاً عن معالجة نفسه، حيث أن الاحتلال هو المتحكم في عملية تحويل أموال الضرائب وهو القادر على الاقتصاص منه وفقاً لقوانينه الخاصة. (صالح،2013،ص128)

المال هو الأساس لأي عملية تنمية في جميع المؤسسات والمنظمات وبالتالي سيؤثر على مخرجات العملية التنموية ، ولكونه متغير داخلي وخارجي يؤثر على مستوى الأداء المؤسساتي، وأن نجاح أي مؤسسة قائم على دراسة هذا المتغير لتحديد مواطن القوة والضعف والقدرات والمزايا التنافسية والفرص والتهديدات الناجمة من هذا المتغير المتذبذب ورصد تأثيره الحالي والمتوقع على المؤسسة، بما يساهم في بناء رؤية مستقبلية ووضع الأهداف المطلوب تحقيقها في ضوء زيادة الفائدة من الموارد والقدرات واستغلال الفرص المتاحة، وبناء سياسة فعالة تطبق على المدى القريب والبعيد، ومن ثم تحسين مستوى الأداء (إسماعيل، 2016).

ويرى الباحثان ان موضوع البنية العسكرية وإدارة الشؤون المالية من أهم الموضوعات المطروحة على طاولة السلطة الفلسطينية، وان التغييرات في هذه البُنى يجعل السلطة الفلسطينية امام تحدي كبير في استمرارية السلطة وقدرتها على تقوية عضد الدولة المستقبلية، حيث ان الدول بشكل عام تعتمد الأمن كركيزة في ضمان هذه الاستمرارية وتخصص من ميزانياتها نصيب الأسد لتقوية أسسه وأركانه

وهو ما تسعى السلطة الفلسطينية لتحقيقه ولكن السؤال المطروح، هل يؤثر التذبذب المالي والأزمة المالية الأخيرة على أداء منتسبي الأجهزة الأمنية؟.

1.2 مشكلة الدراسة :

باتت الأزمة المالية في دولة فلسطين تعصف في جميع أركانها، وتشكل تحدياً كبيراً ملقى على كاهل القيادة الفلسطينية، التي تصطدم بالأزمات المالية في تحقيق خططها المستقبلية منذ نشأتها، وتُعد الأزمة الحالية هي الأشد والأخطر الأمر الذي يتطلب من القيادة الفلسطينية في هذه المرحلة الحفاظ على الانجازات، من خلال إيجاد حلول بديلة تستطيع من خلاله إنقاذ ما يمكن إنقاذه لتلافي التوقعات بالانهيار كما أنها مطالبة بتعزيز ثقة المواطنين بالسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، ويشكل الأمن احد الركائز الأساسية في تحقيق ما تقدم فلهذا تسعى القيادة الفلسطينية على تعزيز صمود المؤسسة العسكرية بشتى الطرق، لأن بقاء الأمن قوياً يعني دولة مستقبلية قوية قادرة على تطبيق القوانين، وتحرص السلطة على إيجاد كوادر عسكرية وأمنية مدربة تدريب مهني على مستوى متقدم يكفل تحقيق التنمية في جميع مناحي الحياة، من خلال ضمان وجود أداء متميز يضمن تحقيق مبادئ الكفاية والكفاءة والفاعلية، وبهذا يكون الأمن الداعمة الحقيقية للدولة الفلسطينية المستقبلية.

تتناول الدراسة إمكانية السلطة الفلسطينية لتحقيق المتطلبات والاستحقاقات المترتبة عليها فيما يخص القطاع الأمني في ظل أزمة مالية خانقة تعاني منها، وإذا كان بإمكانها تغطية الموازنات الخاصة بالأجهزة الأمنية، وما النتائج على الأرض في حال تم التقصير في أداء الالتزامات المالية، الأولويات في صرف الموازنات والتي تقوم بها السلطة، البدائل المطروحة على طاولة القيادة الفلسطيني لتحسين الأداء في القطاع الأمني وتطويره في ظل الأزمة المالية.

ومما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما تأثير الأزمة المالية في دولة فلسطين على أداء مدربي هيئة التدريب العسكري– أريحا.

1.3 أسئلة الدراسة:

ما واقع الأزمة المالية في فلسطين؟

ما مستوى أداء مدربي هيئة التدريب العسكري؟

هل يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري؟.

1 .4 اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في الأزمة المالية في دولة فلسطين وتأثيرها على مستوى الأداء لدى منتسبي هيئة التدريب العسكري– اريحا" مدربي الهيئة"، ويرى الباحثان بحكم اهتماماتهم البحثية المهنية وطبيعة عملهم، قلة الدراسات التي تناولت تأثير الأزمة المالية في دولة فلسطين على منتسبي هيئة التدريب العسكري – أريحا "مدربي الهيئة" ولا حتى على منتسبي الأجهزة الأمنية بشكل عام. وتظهر أهمية هذه الدراسة في الجوانب الآتية:

1.الأهمية العلمية: يشكل هذا البحث خطوة أولى في دراسة مشكلة جديدة لم يتم التطرق لها سابقا بشكل مباشر، وستكون مرجعاً لباحثين مهتمين بدراسة المؤثرات في مستوى أداء منتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل متكامل لاحقا، وخاصة لطلبة الماجستير والدكتوراه.

2.الأهمية العملية: يعتبر هذا البحث من الدراسات العلمية التي تبحث في الأزمة المالية في دولة فلسطين وتأثيرها على مستوى الأداء لدى منتسبي هيئة التدريب العسكري– اريحا" مدربو الهيئة"، مما قد يزود هيئة التدريب العسكري بنتائج يستفاد منها في المجال الوقائي العلاجي تساعد في تخفيف التحديات جراء الأزمات المالية المتلاحقة في دولة فلسطين.

1.5 فرضية الدراسة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية (الجنس، الرتبة العسكرية، التحصيل العلمي، سنوات الخدمة).

1.6 اهداف الدراسة:

التعرف إلى واقع الأزمة المالية في فلسطين .

تحديد مستوى أداء منتسبي هيئة التدريب العسكري خلال الأزمة المالية في فلسطين.

تحديد دور الأزمة المالية في دولة فلسطين على مخرجات التدريب في هيئة التدريب العسكري.

تحديد ما اذا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء مدربي هيئة التدريب العسكري.

1.7 حدود الدراسة:

* الحد البشري: اقتصرت الدراسة على مدربي هيئة التدريب العسكري – اريحا

* الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على هيئة التدريب العسكري/أريحا.

* الحد الزماني: أُجريت الدراسة في العام الدراسي 2020-2021م

2– الاطار النظري للدراسة

2.1 مقدمة:

إن الاقتصاد العالمي منذ نهاية العام 2008م يعاني من أزمة شديدة كانت نتيجة انهيار العديد من المؤسسات المالية، وقد كان له نتائج وخيمة تتمثل في الركود الاقتصادي العالمي والكساد الاقتصادي، وقد ألقت هذه الأزمة التي بدأ في الدول المتقدمة بظلالها على الدول النامية التي من الطبيعي ان يكون وقع تأثرها بها أشد وأقوى لضعف هياكلها الاقتصادية، والتي تعجز عن مواجهة أي أزمة تعصف بأركانها مع خصوصية التحديات لكل دولة على حدى.(العشماوي، 2017، ص1).

ان الأزمة المالية الفلسطينية مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية وهي مرهونة بالمساعدات الخارجية وتذبذب العلاقة مع الجانب الإسرائيلي، إلى جانب التفاوت في النشاط الاقتصادي المحلي، حيث ان السلطة الفلسطينية ومنذ نشأتها واجهت وضعا ماليا صعبا إلا أنها تفاوتت في حدتها وتأثيرها والعوامل المؤثرة فيها من فترة إلى أخرى، ولعل الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية مؤخراً هي الأصعب من حيث الوقت ودرجة الأثر الناتج عنها في شتى المجالات.(الزمر وأخرون، 2019،ص1).

ويرى الباحثان ان فلسطين ليست بمعزل عن تداعيات الأزمة العالمية وتزيد عن غيرها من الدول بخصوصية الحالة التي تعيشها في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول وبشتى الوسائل تشديد الخناق على أي عملية تنموية كانت من خلال ممارسات ممنهجة، إلا بما يخدم مصالحه الخاصة في الوجود والبقاء وتدعيم أمنه على الأرض.

2.2 تعريف الأزمة المالية:

تناول العديد من الباحثين مفهوم الأزمة المالية، وتطرق الدراسة إلى بعضها:

اشار الوكيل، (2014) أن الأزمة المالية هي "تلك التذبذبات التي تؤثر كليا على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم اصدار اسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف، ولعل الاختلاف في التقدير في الظواهر خاصة بالارتفاع أو الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها". ص90

وأشار الدليمي؛ ودودين (2011) أنها "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الاخرى". ص13

تُعرف الأزمة المالية اجرائياً بأنها: تذبذبات في المدخلات المالية المستحقة لدولة فلسطين وتحدث نتيجة لأسباب لا ارادية في الغالب تؤثر على عملية التنمية وتهدد النظام الكلي للدولة.

2.3 لمحة حول امتداد الأزمة المالية الفلسطينية:

بروتوكول باريس الاقتصادي (اتفاقية باريس الاقتصادية) العام 1994م، لم يأت بالنتائج المتوقعة في تحسين الاقتصاد الفلسطيني الذي يشهد معاناة كبيرة منذ العام 1967م، والمؤثر بشكل مباشر على مناحي الحياة الاقتصادية، بسبب السياسات الاقتصادية الاسرائيلية والتدابير الأمنية والعسكرية التي تفرض قيودا على الاقتصاد الفلسطيني، حيث غلبة الصفة العامة على الاقتصاد الفلسطيني التراجع المستمر والعجز المالي المزمن لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وتكريس التبعية للاقتصاد الاسرائيلي خاصة مع منع الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة، وعدم القدرة على الاستغلال الامثل للموارد المالية.(مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية"الأونكتاد"،2020، ص1).

2.4 هيكل الموازنة العامة الفلسطينية:

أشار النمروطي واخرون (2016) إلى ان الموازنة العامة الفلسطينية تتكون من الآتي:

1- النفقات العامة وتتمثل في إجمالي انواع الإنفاق والتحويلات أو مبالغ من النقود تنفقها الدولة من خزينتها عند قيامها بتأدية وظائفها أو أنشطتها المتعددة وتتوزع بين:

أ-النفقات الجارية وتشمل:

1.الرواتب والاجور.

2.النفقات التشغيلية وتضم المياه والكهرباء، والهاتف، والبريد، والمواصلات، ومهمات السفر، ومصاريف اخرى.

3. النفقات التحويلية وتمثل حصة الحكومة من الضمان الاجتماعي 12.5% والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات والإنفاق على البرامج الاغاثية والرعاية الاجتماعية والمساعدات والتعويضات المقدمة للأسر المتضررة من الحصار والعدوان الاسرائيلي.

4.نفقات رأسمالية عادية والتي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية.

5. صافي الاقراض، وهي المبالغ التي تدفعها الخزينة لشركة الكهرباء للتسديد عن المواطنين من خلال المنح من مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية "ايرادات المقاصة" لدى اسرائيل

ب-النفقات التطويرية والتي تصرف على مشاريع البنية التحتية.

2- الايرادات العامة وتشمل:

أ-الايرادات المحلية (الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة)

ب–الايرادات الخارجية وتشمل المنح والمعونات وتقدم لأغراض سد العجز في الموازنة الجارية والمعونات الخارجية لتمويل المشاريع التطويرية.

5.2 اسباب الأزمة المالية في فلسطين:

1– قيام اسرائيل بحجز اموال المقاصة وتأخير تحويلها إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي يزعزع الاستقرار الاقتصادي والمالي للسلطة الفلسطينية علما ان ايرادات المقاصة تشكل ملا يقل عن 6% من اجمالي الايرادات، وان مجمل عائدات المقاصة تبلغ حوالي 200 مليون دولار شهرياً، ادت هذه السياسة إلى اضعاف قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها المالية ودفع رواتب اموظفين في الوقت المحدد، كما ان هذا يؤثر على الاستثمار مما يولد حالة من الشك لدى المستثمرين والمتعاقدين من القطاع الخاص، علماً ا، اسرائيل حجزت اموال السلطة في الاعوام (2006،2002، 2011، 2014) (الأونكتاد، 2020، ص16).

يُذكر ان الحكومة الاسرائيلية قامت بين عامي 2019–2020 بحجز عائدات المقاصة الفلسطينية، حيث يبلغ معدل عائدات المقاصة حوالي (200) مليون دولار شهريا (تقرير حول اقرار الموازنه، 2012/3/29)

ويشير كذلك مركز الدراسات العالمية (2013). إلى مجموعة من الأسباب:

2– توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية كمحلق اقتصادي لاتفاقيات أوسلو عام 1993م، فقد أُلحقت هذه الاتفاقية الاقتصادية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وجعلته رهينة المشيئة والقرار الاسرائيلي وحرمت السلطة الفلسطينية من حق انفاذ المعاملات الجمركية الخاصة بالبضائع الواردة إلى اراضيها ومنحته طوعاً للاحتلال الاسرائيلي.

3– انقطاع الدعم من الدول المانحة والقائم على الاستجداء حيث لم تفرض السلطة الوطنية الفلسطينية اشتراطاتها واجندتها ولم تفكر في ترسيم علاقة قائمة على الندية مع المانحين انطلاقا من حاجة الدول المانحة للسلطة الفلسطينية وإدراكهم لأهمية درها في المنطقة.

4– الاهدار المالي، حيث اساءت السلطة الوطنية الفلسطينية ادارة الاموال التي تدفقت عليها وأهدرت الكثير من مواردها المالية في مجالات انفاق عبثية، حيث لم تدرك مدى الخطورة المترتبة عليها الا بعد اقدام الدول المانحة على تقنين وصول الاموال اليها بالموازاة مع توقف حكومة الاحتلال عن تحويل اموال المقاصة إلى السلطة مما اثقل كاهل ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، مما ادى إلى تراكم الديون عليها والاستدانة من البنوك.

وأشار مركز الدراسات العالمية (2013) في تقرير له حول ابرز مظاهر الاهدار المالي.

انعدام الرقابة على أوجه الصرف والإنفاق المالي

عدم الشفافية

الفساد المالي ، تضخم موازنة الاجهزة الأمنية .

الاسراف في نثريات كبار الضباط

التوسع في التعيينات والترقيات.

ويرى الباحثان ان اسباب الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية تتمثل فيما يلي:

1.الاحتلال هو السبب الرئيسي والمباشر للازمة وذلك لعدة اسباب منها: عدم الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والتفاهمات السياسية. منع السلطة الوطنية الفلسطينية من الاستثمار في مناطق (C). التحكم بالمعابر والحدود. حجز عائدات الضرائب الفلسطينية ورهنها بالوضع السياسي. تشجيع التجار الفلسطينيين على التهرب الضريبي.

بضائع ومنتجات المستوطنات وتسويقها في الاراضي الفلسطينية.

2- الانقسام: بعد الانقسام الذي حصل في العام 2006م وسيطرة حركة حماس بالقوة المسلحة على قطاع غزة وحتى اليوم أثر وبشكل كبير على زيادة العجز المالي في ميزانية السلطة وزيادة مديونيتها ومنها: رفض حماس تزويد السلطة الوطنية الفلسطينية بفواتير المقاصة. تخصيص السلطة الوطنية من ميزانيتها لقطاع غزة. تسديد السلطة الوطنية لفواتير الماء والكهرباء كاملة عن قطاع غزة للشركات الاسرائيلية. التحويلات الطبية للعلاج خارج اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية . التزام السلطة الوطنية بدفع رواتب موظفي القطاع العام في غزة. عدم قدرة السلطة الوطنية على إدارة الأموال بشكل كفؤ. وعدم جباية أي مبالغ من قطاع غزة لصالح خزينة السلطة الوطنية.

3- نقص المساعدات الخارجية، ترتبط المساعدات والمنح الخارجية بالوضع السياسي، وعدم التزام الدول المانحة بالمبالغ المالية التي تتعهد بها للسلطة الوطنية.

4- المساعدات والمنح المالية من الدول العربية، تعهدت الدول العربية في اكثر من قمة عربية بشبكة امان مقدارها 100 مليون شيقل ، إلا انها لم تلتزم بدفع ما عليها لعدة اسباب اقتصادية أو لوضعها الداخلي أو نتيجة الضغوطات التي تمارس عليها من الدول المتنفذة في العالم.

5-حالة الركود الاقتصادي في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية

6- ضعف الاستثمار من القطاع الخاص.

7- التهرب الضريبي وخاصة في المناطق التي لا تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية.

8- الاستثمار خارج الاراضي الفلسطينية وخاصة استثمار اموال صندوق الاستثمار الفلسطيني وصندوق التقاعد لموظفي وكالة الغوث، وصندوق التقاعد وصندوق التأمين والمعاشات الفلسطيني

9- الأزمة المالية العالمية: التي ادت إلى تراجع الكثير من الدول عن الوفاء بالتزاماتها للسلطة الوطنية.

10- تراكم الديون الداخلية والخارجية على السلطة الوطنية.

11- التراجع في المؤسسات الاقتصادية جراء جائحة فايروس كورونا حيث ادت إلى تعرض العديد من المؤسسات الاقتصادية لصدمات العرض والطلب ولجوء المؤسسات إلى اجراءات مالية للتخفيف من آثار الجائحة.

2.6 الموازنة المالية لدولة فلسطين (موازنة الطوارئ):

اعتمدت الحكومة الفلسطينية موازنة الطوارئ ثلاث مرات أولها كانت في العام 2015، عندما اقرت موازنة الطوارئ لستة اشهر بسبب احتجاز اسرائيل لإيرادات المقاصة والتي كانت تشكل 70% من الايرادات المحلية واقرت الحكومة وقتها انها ستسدد 60% من الرواتب و50% من المصاريف التشغيلية للمؤسسات، والمرة الثانية كانت في العام 2019م وسبب اعلان موازنة الطوارئ في هذه المرة ازمة المقاصة مع اسرائيل حيث احتجزت ما يقارب 42 مليون شيقل شهريا بدل مخصصات ذوى الاسرى والشهداء والمرة الثالثة بتاريخ 5/اذار/2015م، لمواجهة فايروس كورونا حيث عملت الحكومة بموازنة تقشفية قائمة على مساعدة الفقراء ودعم النظام الصحي وتوفير رواتب الموظفين معتمدة بذلك على الايرادات العامة ومكوناتها وعلى النفقات العامة وإيراداتها وكذلك على العجز وكيفية تمويله وصافي الاقراض وهو مرتبط بما يتم تحصيله من ايرادات ومساعدات خارجية واقتراض محلي وخارجي لتغطية الفجوة التمويلية. موازنة طوارئ 2020م كانت ضمن ظروف سياسية مختلفة عما سبقها من موازنات طوارئ من حيث التوقع للإيرادات والاختلاف في الانفاق وانخفاض المساعدات الخارجية بسبب صفقة القرن. (حلس، 2020، ص69).

7.2 الأداء:

لعل موضوع استقطاب الموارد البشرية من الموضوعات الهامة في دراسة اداء أي مؤسسة تسعى إلى التطوير والكفاءة والفاعلية، وان استراتيجية التدريب والتطوير لهذه الموارد البشرية تعتبر من الانشطة الهامة، حيث انه لا يمكن للموارد البشرية ان تقوم بدورها الفاعل إلا من خلال التدريب لتحديد الاحتياجات وفق طرق علمية مدروسة. فالتدريب يهدف بالأساس إلى تحسين الأداء للموظفين ومن خلال اكتساب المعرفة وتحسين المهارات وتغيير السلوك، فهو جهد منظم لتزويد الموارد البشرية في أي مؤسسة بالمعارف بهدف تطوير قدراتهم وأدائهم.

ان الاهتمام بالموظفين القائمين على التدريب والمدربين هو امر اساسي لأنهم العامل الاساسي في انتاج الموارد البشرية التي تحمل صفات الكفاءة والفاعلية والانجاز، فاذا كان ادائهم جيد فهذا يعود إلى عدة عوامل قد يكون على رأسه الرضا الوظيفي من خلال توفير معايير معينة لتقييم الأداء، وإذا اتصف اداؤهم بالسوء فانه ينعكس بالتأكيد على عمل المؤسسة وأدائها.

2.8 العوامل المؤثرة على الأداء:

1–الرضا الوظيفي: ان ضعف الرضا الوظيفي يساهم بشكل مباشر في خفض الإنتاجية، علما انه يتأثر بعدة عوامل كالعادات والتقاليد، والمؤهل العلمي، والسن

2– التسيب الإداري: الذي يؤدي إلى هدر الوقت المخصص للعمل في امور غير مجدية وتؤثر سلبا على اداء الموظفين الآخرين، وهو ذو علاقة بأسلوب القيادة أو الاشراف والثقافة والتنظيم السائدة في المنظمة

3– اختلاف مستويات الأداء: إن عدم نجاح الأساليب الإدارية يأتي نتيجة عدم ربط معدلات الأداء بالمردود المادي والمعنوي الذي يحصل عليه الموظفين، فكلما ارتبط اداؤهم بالترقيات والعلاوات والحوافز كلما كانت عوامل التحفيز عالية، وكلما أثر ذلك على العاملين وهذا يتطلب نظام متميز لتقييم أداء الموظفين للتمييز الفعلي بين الموظف ذو الكفاءة العالية وذو الأداء المتوسط وغير المجتهد وغير المنتج.

4– غياب الأهداف المحددة، عدم امتلاك المنظمة لخطط تفصيلية لعملها وأهدافها لن تستطيع معرفة نسبة الانجاز فيما تحققه أو محاسبة موظفيها على مستوى الأداء وذلك لغياب المعيار، وبهذا يتساوى الذي يعمل مع الذي لا يعمل.

5– عدم المشاركة في الإدارة، عدم مشاركة المستويات الادارية المختلفة في المنظمة بالتخطيط يزيد الفجوة مما يؤدي إلى الشعور بضعف المسؤولية وغياب روح العمل الجماعي لتحقيق اهداف المنظمة الامر الذي يؤدي إلى تدني مستوى الأداء كونهم لا يشاركون في وضع الاهداف المطلوب انجازها، أو في وضع الحلول للمشاكل التي يواجهونها في الأداء وقد يعتبرون انفسهم مهمشين في المنظمة.

اضافة إلى ما سبق يرى الباحثان ان هناك العديد من العوامل المؤثرة في مستوى الأداء في المؤسسات، منها:

نمط القيادة في المؤسسة: يحدد نمط القيادة في المؤسسة طبيعة الانجازات التي يحققها الموظفين ومستواها فالقائد الدكتاتوري المتسلط هو المتحكم برأيه والذي لا يسمح للأخرين بإبداء ارائهم مما يعزز مبدأ التسلط في السلطة والتفرد في اتخاذ القرار حيث يحول الموظفين للآلات تعمل بدون رغبة في العمل كونهم مغيبين عن المبدأ التشاركي ألتشاوري اما القائد الديمقراطية وهو الذي يسمح بحيز كبير للمشاركة في وضع القرار ويضع الموظفين في مستويات العمل المختلفة بصورة سير العمل أول بأول كما انه يفوض لهم الصلاحيات، بل ويؤمن بمبدأ التفاعل الاجتماعي بالعمل مما يهيأ لدى الموظفين رغبة عالية في الانجاز.

عدم وجود معيار واضح للتقييم في المؤسسة، فالمؤسسات التي تقوم بتقييم الأداء بنوع من المزاجية وبناء على اعتبارات خاصة هي مؤسسات تكرس حالة من الاحباط والتراجع في العمل كون الموظف يرى في عدم تطبيق مبدأ المساواة في التقييم مدعاة للسكون والراحة وان يقوم بالعمل المكلف فيه فقط، ولا يعمل على الابتكار والتجديد.

2.9 استراتيجيات تطوير الأداء:

يشير الدليمي (23,2018) إلى ان "هناك عدة استراتيجيات لتطوير الأداء منها لعل اهمها:

1-استراتيجية الحوافز والمكافآت: لعل الحوافز المادية التي تدفع للعاملين هي اهم الحوافز التي تحفزهم لزيادة ادائهم عن المعدلات المطلوبة، فالرغبة في العمل هو عنصر اساسي في التوسع بأي عملية إنتاجية، ويعتبر العاملين في أي مؤسسة الحوافز امر بديهي مقابل المتوقع من قبلهم، لما يبذلونه من جهود وإسهامات وانجازات للمنظمة، لما لها من تأثير على تحسين الوضع المادي والنفسي والاجتماعي، فهي الوسيلة الأولى في احداث التغيير، حيث انه اذا استطاعت المنظمة تطبيق الحوافز بأنواعها في العمل تستطيع تحويل المنظمة إلى مكان يعمل فيه الناس بعقولهم وقلوبهم لا بأيديهم فقط.

2- استراتيجية تقييم الأداء: وهي عملية قياس الأداء الوظيفي للعاملين لمعرفة ادائهم وسلوكهم، وذلك بمقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعة مسبقاً، والوقوف على نقاط الضعف والقوة وأثارها على عمل الموظف داخل المنظمة، لذا فان تطور المنظمات وتمييزها يقوم على عملية تقييم اداء العاملين الامر الذي يترتب عليه مجموعة من القرارات في مجال ادارة الموارد البشرية مثل استحقاق الترقية وتعديل الدرجات والرواتب.

وتتلخص اهمية تقييم الأداء في: تحديد صلاحية الموظف الجديد . الاسترشاد بها عن النقل أو الترقية تحديد مستوى الأداء المطلوب وتحديد الاحتياجات التدريبية الاسترشاد بها عن منح المكافآت التشجيعية. النهوض بمستوى اداء الوظيفة. وتقييم العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين.

10.2 العلاقة بين الأزمة المالية وتأثيره على مستوى اداء مدربي هيئة التدريب العسكري– اريحا.

مما سبق يتبين ان السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من ازمة مالية خانقة تعصف في اركانها على المستوى القريب وتهدد باستفحالها على المستوى البعيد، وان الأوضاع المالية تزداد سواءً من عام لآخر لارتباطها بعدة عوامل ومنها الوضع السياسي والأزمات المالية العالمية، والإجراءات المتعسفة لقوات الاحتلال المتمثلة في احتجاز اموال المقاصة الجمركية وعدم تفعيل الموارد والإمكانات المحلية في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني، وعدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها ومما زاد الامر سوءً ازمة جائحة كورونا إلى ضربت باركان السلطة اقتصادياً، ولعل هذه الامور مجتمعة دفعت السلطة إلى الاقتراض من البنوك وتراكم الديون الامر الذي ادى لعدم القيام بالوفاء باستحقاقاتها الداخلية وبما ان كل القطاعات تعاني من الوضع المادي السيئ، فإن هذا الأمر سيلقي بظلاله على الناتج المتوقع من الأداء في جميع القطاعات وعلى رأسها الأمن الذي يشكل عصب أي دولة، فعدم وفاء السلطة الفلسطينية بالتزاماتها المادية لقوى الأمن يخلق ازمة كبيرة تؤثر على أدائهم لأعمالهم بطرق مختلفة وأولها ازمة اعلان نشرة الرتب المتأخرة نتيجة الأزمة المالية العالمية والفلسطينية.

يعتبر موضوع استعادة ثقة المواطنين بقدرات السلطة الوطنية الفلسطينية من اهم الموضوعات التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال التركيز على الأمن والأمان في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فهي امام تحدي في بلوغ هدفها المتلخص في تحقيق بيئة آمنه ومستقرة تتحقق فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث ان الأمن هو الركيزة الأساسية في تحقيق الأهداف الوطنية التي تتبناها

الخطة الفلسطينية للتنمية والإصلاح، وبدون الأمن لا تستطيع تحقيق هذه الخطة والتي تُدعم بسياسة مالية مدروسة، وتعتمد السلطة الفلسطينية على قوات الأمن المدربة على أسس حديثة في استعادة الأمن في جميع المدن الفلسطينية، وترى الوثيقة ان استتباب الأوضاع الأمنية أدى إلى قيام اسرائيل بتخفيف بعض القيود الأمنية الداخلية وهو ما اعتبرته بعض الشركات سببا مهماً في زيادة النشاط الاقتصادي (وثيقة صادرة عن البنك الدولي، 2010).

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا ان الأزمة المالية لها تأثير مباشر على مستوى الأداء العام وتأثير خاص على مستوى الأداء لكوادر المؤسسة الأمنية ومنهم مدربي المؤسسة الأمنية على انتاج كوارد بشرية امنية على اعلى مستوى قادرة على حفظ الأمن والأمان للمواطنين، واختصت الدراسة بتسليط الضوء على مدربي هيئة التدريب العسكري – اريحا وهي اكاديمية عسكرية تقدم تدريب عسكري بالدرجة الأولى إلى جانب تدريب امني وفقا لتوجهات القيادة الفلسطينية، وتقدم خدمة التدريب العسكري والأمني بشكل يهدف لتطوير اداء منتسبي الاجهزة الأمنية الفلسطينية لتمكنهم من القيام بواجباتهم ومهماتهم لتحقيق الأمن للوطن والمواطن الفلسطيني، وفي مقابلة مع الاخ العقيد تيسير مقبل بتاريخ 2021/11/1م في دائرة التخطيط في هيئة التدريب العسكري افاد "ان التدريب في الهيئة يندرج في اربع مستويات (المستوى القيادي، اكاديمية الضباط، معهد اللغات، التدريب العسكري) وأشار ان هناك ما يقارب 120 مدرب اضافة إلى الاستعانة بمدربين من الاجهزة الأمنية الاخرى خارجين غير مقيمين ومنضبطين مع الهيئة يقدر عددهم ب 40 مدرب (مرفق جدول أعداد المدربين).

وأشار مقبل ان البرامج التدريبية متنوعة وهي (تأهيل الضباط، تكتيكات عسكرية، الدعم اللوجستي، القيادة الخطرة، الرمايات بأنواعها، التخطيط الإستراتيجي وتطبيقات في تنمية المهارات)، كما وضح مقبل مؤكداً ان الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تلقي بظلالها على مستوى اداء المدربين من حيث مدى قدرتهم على الوصول لاماكن عملهم بشكل يومي، والتأثر بعدم صرف الحوافز الدائمة ما يعرف بالنثريات وغيرها الكثير من الامور التي اثرت ولو بشكل نسبي على الأداء

3. الطريقة والإجراءات

1.3 منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني بمحافظة أريحا حول أثر الأزمة المالية على أداء مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني –أريحا، والبالغ عددهم (120) مدرباً ومدربة وذلك حسب احصائيات صادرة عن هيئة التدريب العسكري في (2021م).

3.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (85) مبحوثاً ومبحوثة من مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني – أريحا، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة بنسبة (70%) من مجتمع الدراسة، ويبين الجدول (1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، والرتبة العسكرية، وسنوات الخدمة، والمؤهل العلمي.

جدول (1) يبين توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير		العدد	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	73	85.9	85
	انثى	12	14.1	
الرتبة العسكرية	ملازم أول فاقل	45	52.9	85
	نقيب – مقدم	29	34.1	
	عقيد فأعلى	11	12.9	
سنوات الخدمة	اقل من 10 سنوات	46	54.1	85
	بين 10 – 20 سنة	19	22.4	
	اكثر من 20 سنة	20	23.5	
المؤهل العلمي	دبلوم فاقل	13	15.3	85
	بكالوريوس	61	71.8	
	دراسات عليا	11	12.9	

إعداد الباحثين

أداة الدراسة: بعد إطلاع الباحثان على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وأهدافها تم تطوير أداة من أجل التعّرف إلى أثر الأزمة المالية على أداء مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني – أريحا.

وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تضمن بيانات شخصية أولية عن المبحوثين.

القسم الثاني: اشتمل على الفقرات التي تقيس الأزمة المالية، وتتكون فقرات هذا القسم من (18) فقرة. وقد بنيت الفقرات في هذا القسم بالاتجاه السلبي حسب سلم خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات، بدرجة قليلة: درجتين، بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة). وقد طبق هذا المقياس على جميع الفقرات باعتبارها فقرات سلبية.

القسم الثالث: اشتمل على الفقرات التي تقيس أداء مدربي منتسبي، وتتكون فقرات هذا القسم من (18) فقرة. وقد بنيت الفقرات في الاداتين بالاتجاه الإيجابي حسب سلم خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات، بدرجة قليلة: درجتين، بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة). وقد طبق هذا المقياس على جميع الفقرات باعتبارها فقرات ايجابية.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد (أثر الأزمة المالية على أداء مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5-1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الفئة الصحيح (5/4 = 0.80)،

وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الاستبانة (أو بداية الاستبانة وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلى:-

جدول (2): يوضح طول الفئات.

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 - 1.79	منخفضة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 - 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 - 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 - 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 - 5	مرتفعة جدا

إعداد الباحثين

4.3 صدق الأدوات:

استخدم الباحثان صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الاستبانة على ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت من أجلها وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه.

5.3 ثبات الأدوات:

قام الباحثان بالتأكد من ثبات الاداتين (الأزمة المالية، والأداء)، من خلال حساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وحساب التجزئة النصفية (Split-Half) والجدول (3) يوضح نتائج معامل الثبات.

جدول (3) يوضح نتائج معامل الثبات.

البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا	قيمة التجزئة النصفية
الدرجة الكلية للأزمة المالية	85	18	0.938	0.904
الدرجة الكلية للأداء		18	0.908	0.839

إعداد الباحثين

تظهر النتائج الواردة في الجدول (3) أن أداتا الدراسة تتمتعان بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغت على الدرجة الكلية للأزمة المالية بطريقة كرونباخ ألفا (94%) وبطريقة التجزئة النصفية (90%)، كما بلغت على الدرجة الكلية للأداء (91%) بطريقة كرونباخ ألفا، وبطريقة التجزئة النصفية (84%)، معبرة عن درجة عالية من الثبات.

6.3 المعالجة الاحصائية

نتائج السؤال الأول:

ما مستوى الأزمة المالية من وجهة نظر مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الأزمة المالية من وجهة نظر مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني على الدرجة الكلية وباقي الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول(4).

جدول (4) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمستوى الأزمة المالية مرتبة تنازلياً.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
14	أتضايق عندما أعجز عن تلبية احتياجات بعض أفراد أسرتي	4.28	8.900	85.65	مرتفعة جداً
13	تضايقني متطلبات الحياة المتزايدة بسبب الأزمة المالية	14.1	.8590	82.12	مرتفعة
11	حجم مصروفاتي اكثر من حجم الدخل الشهري.	4.07	7.890	81.41	مرتفعة
7	تزعجني ظروفي الاقتصادية غير المستقرة	4.00	6.970	80.00	مرتفعة
3	أشعر أنني محروم من أشياء كثيرة بسبب الأزمة المالية	83.9	6.920	79.53	مرتفعة
10	أعتقد أن وضعي المادي لا يفي باحتياجاتي في ظل الأزمة المالية	3.95	.9500	79.06	مرتفعة
1	اصبحت بحاجة للافتراض المالي بسبب الأزمة المالية	3.87	.9730	77.41	مرتفعة
4	أواجه صعوبة في توفير التزاماتي المادية اتجاه أسرتي	33.7	101.0	74.59	مرتفعة
17	يؤلمني وضعي الاقتصادي الذي يسوء يوماً بعد يوم	3.68	11.39	73.65	مرتفعة
2	اجد صعوبة في الوصول لمكان عملي احيانا نتيجة الأزمة المالية	3.62	51.16	72.47	مرتفعة
5	الجأ إلى الاستدانة لتغطية متطلبات الحياة اليومية الحالية	3.48	91.26	69.65	مرتفعة
16	أعاني من تراكم الديون علي	3.47	71.37	69.41	مرتفعة
8	يتطلب عملي وجود تقنيات حديثة بتكلفة عالية	3.34	1.220	66.82	متوسطة
12	ارتب أولويات مصروفاتي حسب الدخل الشهري.	63.2	.8040	65.18	متوسطة
18	أتضايق حينما يطلب أحد أفراد أسرتي نقوداً	3.22	61.42	64.47	متوسطة
9	لا استمر بأي عمل في حال لم تتوفر الإمكانات المادية	93.1	1.239	63.76	متوسطة
6	اقوم بممارسة اعمال اخرى خلال الأزمة المالية	33.1	1.470	62.59	متوسطة
15	اصبحت اشعر انني عالة على المجتمع الذي اعيش فيه	3.09	81.42	61.88	متوسطة
	الدرجة الكلية للازمة المالية	43.6	1.800	72.76	مرتفعة

إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (4) أن الدرجة الكلية لمستوى للأزمة المالية من وجهة نظر مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني جاءت بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدره (3.64)، وبنسبة مئوية مقدراها (72.8%)، وعن أهم فقرات مقياس الأزمة المالية تمثلت في الفقرة رقم (14) والتي تنص على (أتضايق عندما أعجز عن تلبية احتياجات بعض أفراد أسرتي) بمتوسط حسابي قدره (4.28) وبنسبة مئوية مقدارها (85.7%) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (13) والتي تنص على (تضايقني متطلبات الحياة المتزايدة بسبب الأزمة المالية) بمتوسط حسابي قدره (4.11) وبنسبة مئوية مقدارها (82.1%) معبرة عن درجة مرتفعة. وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (11) والتي تنص على (حجم مصروفاتي اكثر من حجم الدخل الشهري) بمتوسط حسابي قدره (4.07) وبنسبة مئوية مقدارها (81.4%) معبرة عن درجة مرتفعة. في حين جاء في المرتبة الاخيرة الفقرة رقم (15)

والتي تنص على (اصبحت اشعر انني عالة على المجتمع الذي اعيش فيه) بمتوسط حسابي قدره (3.09) وبنسبة مئوية مقدارها (61.9%) معبرة عن درجة متوسطة.

نتائج السؤال الثاني: "ما مستوى الأداء من وجهة نظر مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أداء مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني على الدرجة الكلية وباقي الفقرات، وذلك كما هو واضح في الجدول(5).

جدول (5) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات لمستوى الأداء مرتبة تنازلياً.

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسب المئوية	الدرجة
12	اعتقد ان مبدأ التحفيز المادي يساهم في رفع الأداء	94.1	61.00	83.76	مرتفعة
17	أرى أن هيئة التدريب تمر بأزمة مالية أسوةً بباقي المؤسسات الفلسطينية	93.7	1.186	75.76	مرتفعة
18	خفض موازنة هيئة التدريب في الفترة الأخيرة اثر على الأداء	13.7	1.261	74.12	مرتفعة
16	تهتم المؤسسة بجودة التدريب حتى في ظل الأزمة المالية	93.5	1.015	71.76	مرتفعة
15	تقوم الهيئة بتغطية جميع النفقات المالية الخاصة بالتدريبات في ظل الأزمة المالية	3.21	81.04	64.24	متوسطة
9	تعتمد الهيئة اساليب تدريب جديدة مقترحة حتى ولو كانت مكلفة	3.20	1.193	64.00	متوسطة
7	نظام تقييم الأداء الحالي يفرق بين المدرب الكفء والمدرب غير الكفء.	3.15	1011.	63.06	متوسطة
6	توفر الهيئة بيئة عمل مشجعة للمدربين تؤدي إلى تحسين ادائهم.	3.08	1.177	61.65	متوسطة
14	توفر الإدارة كل ما يلزم من أدوات أطلبها لأقوم بالتدريب	3.07	8.820	61.41	متوسطة
10	اعتقد انه يسود مبدأ المساواة في تمييز المدرب المبدع	3.07	31.22	61.41	متوسطة
11	اعتقد ان عدد الدورات المنجزة لا يتأثر بالأزمة المالية	63.0	81.02	61.18	متوسطة
8	يتم الحاقي بدورات لتطوير الأداء باستمرار وتحت أي ظرف	82.9	3001.	59.53	متوسطة
3	تقدر الهيئة المدرب المبدع في عمله.	62.8	71.16	57.18	متوسطة
4	تعتمد الهيئة مبدأ التكافل الاجتماعي في العمل.	62.8	21.00	57.18	متوسطة
5	نتائج تقييم الأداء السنوي هي الاداة الرئيسة لمنح الحوافز والمكافآت.	32.7	1.257	54.59	متوسطة
13	افضل شهادة التقدير على المكافأة المادية	32.5	31.33	50.59	منخفضة
1	فرصة الترقية متاحة في عملي حالياً.	2.42	21.32	48.47	منخفضة
2	يتم مكافأتي ماديا على أي انجاز اقوم به.	1.94	31.07	38.82	منخفضة
	الدرجة الكلية للأداء	83.0	.7160	61.59	متوسطة

إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (5) أن الدرجة الكلية لمستوى الأداء من وجهة نظر مدربي منتسبي هيئة التدريب العسكري الفلسطيني جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدره (3.08)، وبنسبة مئوية مقدراها (61.6%)، وعن أهم فقرات مقياس الأداء تمثلت في الفقرة

رقم (12) والتي تنص على (اعتقد ان مبدأ التحفيز المادي يساهم في رفع الأداء) بمتوسط حسابي قدره (4.19) وبنسبة مئوية مقدارها (83.8%) معبرة عن درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (17) والتي تنص على (أرى أن هيئة التدريب تمر بأزمة مالية أسوةً بباقي المؤسسات الفلسطينية) بمتوسط حسابي قدره (3.79) وبنسبة مئوية مقدارها (75.8%) معبرة عن درجة مرتفعة. وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (18) والتي تنص على (خفض موازنة هيئة التدريب في الفترة الأخيرة اثر على الأداء) بمتوسط حسابي قدره (3.71) وبنسبة مئوية مقدارها (74.1%) معبرة عن درجة مرتفعة. في حين جاء في المرتبة الاخيرة الفقرة رقم (2) والتي تنص على (يتم مكافأتي ماديا على أي انجاز اقوم به) بمتوسط حسابي قدره (1.94) وبنسبة مئوية مقدارها (38.8%) معبرة عن درجة منخفضة.

الاجابة على فرضيات الدراسة:

لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية (الجنس، الرتبة العسكرية، التحصيل العلمي، سنوات الخدمة).

نتائج الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير الجنس.

جدول (6): نتائج اختبار (T-Test) تبعا لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكور	73	3.68	2.760	1.077	83	0.285
اناث	12	3.41	1.015			

إعداد الباحثين

دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتبين من الجدول (6) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير الجنس، إذ بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للذكور (.368)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للإناث (3.41)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (1.077) عند مستوى الدلالة (0.285) وبناءً عليه، قبلت الفرضية الصفرية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير الرتبة العسكرية.

جدول(7) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق تبعا لمتغير الرتبة العسكرية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5.530	2	2.765	4.691	0.012
داخل المجموعات	48.338	82	.5890		
المجموع	53.868	84			

إعداد الباحثين

يتضح من الجدول السابق (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة (4.691) عند مستوى الدلالة (0.012)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة تم استخدام اختبار (LSD) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (8).

جدول 8 نتائج اختبار (LSD) لمعرفة اتجاه الدلالة تبعا لمتغير الرتبة العسكرية.

الرتبة العسكرية	ملازم أول فاقل	نقيب – مقدم	عقيد فأعلى
ملازم أول فاقل		.355000	0.72682*
نقيب – مقدم			0.37182
عقيد فأعلى			

إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (8) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق في المتوسطات تبعا لمتغير الرتبة العسكرية أن الفروق كانت بين المبحوثين الذين رتبهم العسكرية (ملازم أول فاقل)، وبين الذين رتبهم العسكرية (عقيد فأعلى) لصالح المبحوثين الذين رتبهم العسكرية (ملازم أول فاقل)، وتبعا لوجود فروق ذات دلالة إحصائية فان هذا يدعو إلى رفض الفرضية الصفرية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

جدول 9: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق تبعا لمتغير سنوات الخدمة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	3.916	2	1.958	3.214	0.045
داخل المجموعات	49.952	82	0.609		
المجموع	53.868	84			

إعداد الباحثين

يتضح من الجدول السابق (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير سنوات الخدمة، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة (3.214) عند مستوى الدلالة (0.045)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة تم استخدام اختبار (LSD) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (10).

جدول 10 نتائج اختبار (LSD) لمعرفة اتجاه الدلالة تبعا لمتغير سنوات الخدمة.

سنوات الخدمة	اقل من 10 سنوات	بين 10 – 20 سنة	اكثر من 20 سنة
اقل من 10 سنوات		-0.13832	0.44867*
بين 10 – 20 سنة			0.58699*
اكثر من 20 سنة			

إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (10) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق في متوسطات الدرجة الكلية تبعا لمتغير سنوات الخدمة أن الفروق كانت بين المبحوثين الذين سنوات خبرتهم (اقل من 10 سنوات، وبين 10 – 20 سنة)، وبين الذين سنوات خبرتهم (بين 5 – 10 سنوات) لصالح المبحوثين الذين سنوات خبرتهم (اقل من 10 سنوات، وبين 10 – 20 سنة)، وتبعا لوجود فروق ذات دلالة إحصائية فان هذا يدعو إلى رفض الفرضية الصفرية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 11 نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5.053	2	2.527	1.245	0.180
داخل المجموعات	48.814	82	0.5950		
المجموع	53.868	84			

إعداد الباحثين

يتضح من الجدول السابق (11) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين الأزمة المالية في دولة فلسطين وأداء منتسبي هيئة التدريب العسكري تعزى لمتغير تبعا لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية للأزمة المالية (1.245) عند مستوى الدلالة (0.180)، وبناء عليه، قبلت الفرضية الصفرية الرابعة.

ملخص النتائج:

اظهرت النتائج قيمة مرتفعة في الغالب ان جميع المفحوصين يعانون من ازمة مالية والسبب انهم كغيرهم من موظفي مؤسسات الدولة تأثروا بالأزمة المالية التي تجتاح المجتمع الفلسطيني ويعانون من نفس الظواهر التي يعاني منها غيرهم في القطاعات الاخرى.

فقد اظهرت النتائج انه لا توجد فروقات تعزى لمتغير الجنس حيث ان كلا الجنسين (الذكور والإناث) يعانون من نفس الأزمة.

اظهرت النتائج ان هناك فروق ذات دلالة احصائية اثبتت ان الأزمة المالية تؤثر على الأداء وتعزى لمتغير الرتبة حيث ان من هم برتبة ملازم أول فاقل اكثر معاناة من الأزمة المالية وذلك لتدني رواتبهم مقارنة بغيرهم ممن هم اعلى منهم رتبة.

اظهرت النتائج ان هناك فروق ذات دلالة احصائية اثبتت ان الأزمة المالية تؤثر على الأداء وتعزى لمتغير سنوات الخدمة حيث ان من سنوات خدمتهم تقل عن 10 سنوات تؤثر عليهم الأزمة المالية بشكل اكبر مقارنة مع من سنوات خدمتهم اكثر من عشر سنوات لارتباط ذلك بالرتبة العسكرية والراتب.

اظهرت الدراسة ان المدربين ممن يحملون درجة الدبلوم والبكالوريوس هم اكثر تأثراً بالأزمة المالية ممن هم اعلى منهم في التحصيل العلمي ماجستير فاعلى وذلك لارتباطه بالرتبة والراتب وسنوات الخدمة. وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك تأثير للازمة المالية على الأداء ولكن ليس بالشكل الكبير وتم تحديده بدرجة متوسطة وذلك يعود إلى ان الرواتب لا زالت منتظمة نوعا ما ولكن في حال انقطاعها أو التقليص منها سترتفع مستويات التأثر بالأزمة المالية من متوسط إلى مرتفع جدا.

اظهرت نتائج الدراسة انه لا يوجد اثر سلبي أو ايجابي دال احصائيا على وجود اثر معنوي للازمة المالية على الأداء والسبب يعود إلى ان اغلبية الاخوة العاملين في التدريب هم من ابناء التنظيم ممن عانوا وعاشوا في ظروف اقتصادية صعبة فتأثير الأزمة المالية على الأداء سيكون محدود، وإذا اردنا تفسير تراجع الأداء قد يكون لأسباب اخرى كالقيادة أو غياب الحوافز.

التوصيات:

1- ضرورة العمل على تحسين أوضاع الاخوة العاملين في مجال التدريب ممن هم اقل من رتبة ملازم أول فما دون وإيجاد نظام خاص للحوافز لتغطية النقص في عدم كفاية الراتب.

2- العمل على تطوير المدربين ممن يحملون مؤهلات علمية (دبلوم وبكالوريوس) ومساعدتهم في اكمال دراستهم لتحسين رتبهم ورواتبهم أو تفعيل نظام خاص للحوافز لهم لمن لا يرغب في اتمام الدراسة.

3- انتهاج سياسة مستمرة في تحسين جودة الأداء للمدربين داخل هيئة التدريب العسكري.

4- تفعيل الامكانيات والموارد والنهوض بها وتطويرها وإدخال ما هو جديد في عجلة العمل الأمني.

5- زيادة الانفاق على العملية التدريبية في هيئة التدريب العسكري كون التدريب هو عصب المؤسسة.

6- فيما يتعلق بالأزمة المالية على الدولة العمل على وضع خطط واستراتيجيات لمعالجة الأزمة المالية الحالية لتفادي مردوداتها مستقبلا.

7- تخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم البرامج التدريبية في مراكز التدريب الأمني.

8- توجيه الانفاق في قنواته الصحيحة والهادفة إلى دعم القطاعات الأمنية بشكل رئيسي.

9- تعيين جهة مسؤولة في مراكز التدريب مهمتها مراقبة الأداء والوقوف في الاسباب في حالة التراجع وتكون مهمتها كذلك الاشراف على أوجه الصرف المعدة للبرامج التدريبية في القطاعات الأمنية.

المراجع:

اسماعيل، رضا. (2016). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على مستوى الأداء، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية– مصر، سلسلة اطروحات الدكتوراه.

حلس، رائد محمّد. (2020). قراءة في موازنة الطوارئ 2020 لدولة فلسطين ومدى نجاعتها في مواجهة جائحة كورونا، ع62، المركز العربي للبحوث والدراسات.

الدليمي، حمد؛ ودودين، احمد. (2011). الازمات المالية الدولية والعالمية، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع– عمان.

الدليمي، موسى .(2018). اثر استراتيجيات الموارد البشرية في الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية على الجامعات الاهلية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

زمر، يوسف؛ دأوود، يوسف؛ عودة، عادل؛ زكارنة، بسام.(2019). مادة مستديرة الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني"ماس".

صالح، محسن. (2013). ازمة المشروع الوطني الفلسطيني والافاق المحتملة.

العشماوي، خالد. (2017). الأزمة المالية العالمية، تأثيرها عل الدول النامية وسياسات مواجهتها، ط1، اطروحة دكتوراه – جامعة المنصورة .

النمروطي، خليل احمد؛ صافي، سمير خالد؛ عناية، عاهد نبيل (مشارك). (2016). اثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996-2013، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مج24، ع2، الجامعة الاسلامية، غزة.

وثيقة صادر عن البنك الدولي. (2010). المؤسسة الدولية للتنمية من اجل الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية ، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الوكيل، محمّد. (2014). الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور اسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.

دنيا الوطن .(2013). تقرير صادر عن مركز الدراسات العالمية حول الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية وحلولها، غزة، تاريخ الزيارة 2021/11/2م، مسترجع من:
https://www.alwatanvoice.com
المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. (2014). العوامل المؤثرة في الأداء، مسترجع من:
https://hrdiscussion.com/تاريخ الزيارة 2021/11/2.